

## قانون (تسوية حقوق ملكية) الاراضي

أمر رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٢ ، صادر من المندوب السامي.

بما انه أعيد تشكيل قضاء القدس وفقاً للمنشور المؤرخ في ٩ تموز سنة ١٩٤١ ، المنشور في العدد ١١٣ من الواقع الفلسطيني المؤرخ في ١٠ تموز سنة ١٩٤١ ، الصادر من المندوب السامي بتنصي المادة الحادية عشرة من مرسوم دستور فلسطين لسنة ١٩٢٢ ، لذلك فإن المندوب السامي ، استناداً إلى الصلاحية المخولة له في المادة الثالثة من قانون (تسوية حقوق ملكية) الاراضي ، قد أمر بدماج الامر رقم ١٤٢ لسنة ١٩٣٥ المؤرخ في ٤ تشرين الاول سنة ١٩٣٥ ، المنشور في العدد ٥٤٣ المؤرخ في ١٧ تشرين الاول سنة ١٩٣٥ الذي يقضى باعلان قضاء أريحا منطقة تسوية والامر رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٠ المؤرخ في ٣٠ تشرين الاول سنة ١٩٤٠ ، المنشور في العدد ١٠٥٥ من الواقع الفلسطيني المؤرخ في ٧ تشرين الثاني سنة ١٩٤٠ ، الذي يقضى باعلان قرية عرب السواحرة وعرب ابن عيد في قضاء بيت لحم منطقة تسوية ، في الامر رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٠ المؤرخ في ١٤ حزيران سنة ١٩٤٠ ، المنشور في العدد ١٠٢٢ من الواقع الفلسطيني المؤرخ ٢٠ حزيران

سنة ١٩٤٠ ، الذي يقضي باعلان قضاء القدس منطقة تسوية ، وأمر أيضًا بأن تكون منطقة تسوية القدس متساوية في الامتداد والاتساع مع قضاء القدس الحالي ، اعتباراً من تاريخ هذا الامر ، وينجيز الشروع خلال ثلاثةين يوماً من تاريخ هذا الامر في تحديد القائم وتقديم الادعاءات ضمن حدود أية قرية من قرى قضاء القدس حسب التشكيلات الادارية الجديدة

صدر بأمر فخامته

السكرتير العام  
ج. س. مكفرسون

١٦ آذار سنة ١٩٤٢